

Deloitte. صالح، برسوم، عبد العزيز.
محاسبون ومراجعون

MAZARS مصطفى شوقي
محاسبون ومراجعون قانونيون

ملخص القوائم المالية المجمعة
لبنك الامارات دبي الوطني
شركة مساهمة مصرية
وتقرير مراقبي الحسابات
عن السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

تقرير مراقبا الحسابات

إلى السادة / مساهمي بنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م"

راجعنا القوائم المالية المجمعة لبنك الامارات دبي الوطني "شركة مساهمة مصرية" عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والتي استخرجت منها القوائم المالية المجمعة الملخصة المرفقة، وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ في ٢٦ يناير ٢٠٢١ فقد أبدينا رأياً غير متحفظ على القوائم المالية المجمعة الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والتي استخرجت منها القوائم المالية المجمعة الملخصة المرفقة.

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة الملخصة المرفقة تتفق - في كل جوانبها الهامة - مع القوائم المالية المجمعة الكاملة للمجموعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

ومن أجل الحصول على تقييم أشمل للمركز المالي المجموع للمجموعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ونتائج أعمالها عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا، يقتضى الأمر الرجوع إلى القوائم المالية المجمعة الكاملة للمجموعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وتقريرنا عليها.

مراقبا الحسابات

مسرر الر
وفيق للفويدي حنا
سجل مراقبي الهيئة العامة للقابة المالية رقم "١٣٢"
صالح وبرسوم وعبد العزيز
Deloitte محاسبون ومراجعون

MAZARS مصطفى شوقي
سجل مراقبي الهيئة العامة للقابة المالية رقم "٧"
محاسبون ومراجعون قاتونيون

القاهرة في: ٢٦ يناير ٢٠٢١

بنك الامارات دبي الوطنى (شركة مساهمة مصرية)
قائمة المركز المالى المجمعة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	(جميع المبالغ بالآلف جنيه مصرى)
		الأصول
٢ ٤٤٨ ٦٢٠	١ ٦٤٤ ١٥٤	تقديية وأرصدة لدى البنك المركزى
٤ ٦٤٨ ٢٤٠	٧ ٢٩٦ ٦٧٣	أرصدة لدى البنوك
٨ ٣٨٣ ٤٩٨	٨ ٣٢٣ ٨٥٩	أذون خزائنة
٢٠ ٣٦٤ ٨٧٥	٣٦ ٢٥٤ ٤٦١	قروض وتسهيلات العملاء (بالصافى)
٥٦ ٦٠١	١٠٤ ٥٢٤	مشتقات مالية
		اصول مالية مبيوية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر
٥٠ ٥٣٤	٥ ٣٢٧	
٣ ٥٧٢ ٧٥٧	٦ ٩٣١ ١٤٠	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٦ ٣٣٩ ٥٩٩	٣ ٨١٦ ٩٠٩	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
٢٨ ٥٧١	٤٠ ١٢٩	اصول غير ملموسة
٦٨٧ ٠٢٦	٩٧٦ ٥٨٩	اصول اخرى
٧٣٤ ٩١٦	٦٩٠ ١٩٦	الأصول الثابتة المملوكة
٥٠٨ ٤٦٩	٣١٥ ٧٩٨	الأصول الثابتة المؤجرة
٥٧ ٨٢٣ ٧٠٦	٦٦ ٣٩٩ ٧٥٩	اجمالى الأصول
		الالتزامات وحقوق الملكية
		الالتزامات
٢ ٧٤٩ ٢٥٠	٦ ٣٨٣ ٢٧٩	أرصدة مستحقة للبنوك
٤٤ ٧١٢ ٣٥٢	٤٨ ١٩٦ ٩٠٧	ودائع العملاء
٧٠ ١٣٦	١١١ ٣٨٢	مشتقات مالية
١ ٦٠٤ ١٥٠	١ ٥٧٣ ٢١٠	قروض أخرى
١ ٦٨٢ ٦٨٠	١ ٩٥٦ ٥٩٨	التزامات أخرى
١٢٧ ٤٠١	١٣٠ ٢٦٩	مخصصات أخرى
١٤٣ ١٩٩	٣٠٠ ٣١٦	التزامات ضرائب الدخل الجارية
١٤ ٩٣١	١٠ ٩١٨	التزامات ضريبية مؤجلة
٥١ ١٠٤ ٠٩٩	٥٨ ٦٦٢ ٨٧٩	اجمالى الالتزامات
		حقوق الملكية
١ ٧٠٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠	رأس المال المصدر والمدفوع
٥٨٢ ٨٨١	٧٩٧ ٧٥٦	احتياطات
٤ ٤٣٦ ٤٧٦	٥ ٢٣٨ ٨٨٤	أرباح محتجزة
٦ ٧١٩ ٣٥٧	٧ ٧٣٦ ٦٤٠	اجمالى حقوق مساهمى البنك الأم
٢٥٠	٢٤٠	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة
٦ ٧١٩ ٦٠٧	٧ ٧٣٦ ٨٨٠	اجمالى حقوق الملكية
٥٧ ٨٢٣ ٧٠٦	٦٦ ٣٩٩ ٧٥٩	اجمالى الالتزامات وحقوق الملكية

- الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً متمماً للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

رئيس مجلس الإدارة

محمد جميل برو

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل المجمعة - عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	إيضاح	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
٦ ٧٦٦ ٦٣١	٦ ٠٩٤ ٥٣٦	(٦)	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(٣ ٨٨٢ ٢٦٠)	(٣ ٠١٣ ٥٧١)	(٦)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
<u>٢ ٨٨٤ ٣٧١</u>	<u>٣ ٠٨٠ ٩٦٥</u>		صافي الدخل من العائد
٧٦٣ ٩٧٣	٦٧٨ ٤٣٣	(٧)	إيرادات الأتعاب والعمولات
(١٤٨ ٢٩١)	(١٦٦ ٩٠٨)	(٧)	مصروفات الأتعاب والعمولات
<u>٦١٥ ٦٨٢</u>	<u>٥١١ ٥٢٥</u>		صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
٢ ١٨٣	١ ١٠٤		إيرادات من توزيعات ارباح اسهم
١٨٣ ٥٣٥	١٩٧ ٥٧٦	(٨)	صافي دخل المتاجرة
٢ ٥١٦	٤ ٥٨٦	(١٩)	أرباح إستثمارات مالية
(١٢٧ ٣٢٧)	(٤٥٢ ١٩٠)	(١١)	عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان
(١ ٢٧٩ ٠٨٣)	(١ ٣٩٢ ١٥٠)	(٩)	مصروفات ادارية
(٥٠ ٩٢٠)	(٣١١ ١٦٤)	(١٠)	مصروفات تشغيل أخرى
٢ ٢٣٠ ٩٥٧	١ ٦٤٠ ٢٥٢		الربح قبل ضرائب الدخل
(٤٦٥ ٢١٥)	(٥٠٢ ٦٦٧)	(١٢)	مصروف ضرائب الدخل
<u>١ ٧٦٥ ٧٤٢</u>	<u>١ ١٣٧ ٥٨٥</u>		صافي أرباح السنة بعد ضرائب الدخل
			يوزع كالتالي:
١ ٧٦٥ ٧١٦	١ ١٣٧ ٥٦٩		نصيب مساهمي البنك الأم
٢٦	١٦		نصيب أصحاب الحصص غير المسيطرة
<u>١ ٧٦٥ ٧٤٢</u>	<u>١ ١٣٧ ٥٨٥</u>		صافي أرباح السنة بعد الضرائب
<u>٩٤,٥١</u>	<u>٦١,٠٥</u>	(١٣)	ربحية السهم (جنيه / سهم) الاساسي

الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً متماً للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل الشامل المجمعة - عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٩</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٠</u>	<u>(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)</u>
١٧٦٥٧٤٢	١١٣٧٥٨٥	صافي أرباح السنة
		بنود لا يتم إعادة تبويبها في الأرباح أو الخسائر :
١٤٧١٧٥	٣٩٠٨٨	بنود قد يتم إعادة تبويبها في الأرباح أو الخسائر :
		صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
<u>١٤٧١٧٥</u>	<u>٣٩٠٨٨</u>	إجمالي بنود الدخل الشامل الأخر للسنة
<u>١٩١٢٩١٧</u>	<u>١١٧٦٦٧٣</u>	إجمالي الدخل الشامل للسنة، صافي بعد الضريبة

- الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً متمماً للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة - عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)

الإجمالي	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة	إجمالي حقوق مساهمي البنك الأم	أرباح محتجزة	الإحتياطيات	رأس المال المصدر والمدفوع	البيان
٥ ٥١١ ٠٩٩	٢٤٩	٥ ٥١٠ ٨٥٠	٣ ٥٢٠ ٤١٦	٢٩٠ ٤٣٤	١ ٧٠٠ ٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
٨١ ١١٠	-	٨١ ١١٠	-	٨١ ١١٠	-	نثر التطبيق الاولي لمعيار IFRS ٩
٥ ٥٩٢ ٢٠٩	٢٤٩	٥ ٥٩١ ٩٦٠	٣ ٥٢٠ ٤١٦	٣٧١ ٥٤٤	١ ٧٠٠ ٠٠٠	الرصيد المعدل في اول السنة المالية بعد تطبيق الاولي لمعيار IFRS ٩
(٧٨٥ ٥١٩)	(٢٥)	(٧٨٥ ٤٩٤)	(٧٨٥ ٤٩٤)	-	-	توزيعات ارباح عام ٢٠١٨
-	-	-	-	-	-	الحول الي الاحتياطي الراسمالي
-	-	-	(٦٤ ١١٨)	٦٤ ١١٨	-	الحول الي الاحتياطي القفري
-	-	-	(٤٤)	٤٤	-	الحول الي احتياطي مخاطر بنكية عام
١٤٧ ١٧٥	-	١٤٧ ١٧٥	-	١٤٧ ١٧٥	-	صافي التغير في بنود التحل الشامل الاخر
١ ٧٦٥ ٧٤٢	٢٦	١ ٧٦٥ ٧١٦	١ ٧٦٥ ٧١٦	-	-	صافي ربح الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٦ ٧١٩ ٦٠٧	٢٥٠	٦ ٧١٩ ٣٥٧	٤ ٤٣٦ ٤٧٦	٥٨٢ ٨٨١	١ ٧٠٠ ٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٦ ٧١٩ ٦٠٧	٢٥٠	٦ ٧١٩ ٣٥٧	٤ ٤٣٦ ٤٧٦	٥٨٢ ٨٨١	١ ٧٠٠ ٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
(١٥٩ ٤٠٠)	(٢٦)	(١٥٩ ٣٧٤)	(١٥٩ ٣٧٤)	-	-	توزيعات ارباح عام ٢٠١٩
-	-	-	(٨٨ ٨٣٩)	٨٨ ٨٣٩	-	الحول الي الاحتياطي القفري
-	-	-	(٤٤)	٤٤	-	الحول الي احتياطي مخاطر بنكية عام
-	-	-	(٨٦ ٩٠٤)	٨٦ ٩٠٤	-	الحول الي احتياطي المخاطر العام
٣٩ ٠٨٨	-	٣٩ ٠٨٨	-	٣٩ ٠٨٨	-	صافي التغير في بنود الدخل الشامل الاخر
١ ١٣٧ ٥٨٥	١٦	١ ١٣٧ ٥٦٩	١ ١٣٧ ٥٦٩	-	-	صافي ربح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
٧ ٧٣٦ ٨٨٠	٢٤٠	٧ ٧٣٦ ٦٤٠	٥ ٢٢٨ ٨٨٤	٧٩٧ ٧٥٦	١ ٧٠٠ ٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

- الإيضاحات العرفقة تمثل جزءاً متصلاً للقوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

العضو المنتدب

محمد جميل برو

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التدفقات النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٠١٩ ديسمبر ٣١	٢٠٢٠ ديسمبر ٣١	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
		<u>التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل</u>
٤١١.٨٢	٣٦١.٠٥٤	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
(٣٢٩٢٢٣٧)	(٨٥٢٦٩٧)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار
(٩٧٢٧٢٩)	(١٩٠٣٥٠)	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل
(٣٨٥٣٨٨٤)	٢٥٦٧.٠٧	صافي النقص في النقدية وما في حكمها خلال السنة
٩٤٦٩١٢٢	٥٦١٥٢٣٨	رصيد النقدية وما في حكمها في أول السنة
<u>٥٦١٥٢٣٨</u>	<u>٨١٨٢٢٤٥</u>	اجمالي النقدية وما في حكمها في آخر السنة

- الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً مهماً للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المعتمدة للقوائم المالية المجمعة - السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيهه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- التأسيس والنشاط

يقدم بنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م" (البنك) وشركته التابعة "شركة الامارات دبي الوطني للتأجير التمويلي" ويطلق عليهما معاً (المجموعة) - خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار وأعمال التأجير التمويلي في جمهورية مصر العربية والخارج.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٧٧، والذي حل محله القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في شارع التسعين بالتجمع الخامس. ويرأس مجلس إدارة البنك السيد/ هشام عبد الله قاسم القاسم.

تأسست شركة الامارات دبي الوطني للتأجير التمويلي - مصر في ٤ نوفمبر ٢٠٠٨ طبقاً لأحكام القوانين المعمول بها في جمهورية مصر العربية في إطار أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولانحثة التنفيذية. ويعتبر غرض الشركة الأساسي هو العمل في مجال التأجير التمويلي وفقاً لأحكام المادة الثانية من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ بإصدار قانون التأجير التمويلي.

تم اعتماد القوائم المالية المجمعة للإصدار في ١٩ يناير ٢٠٢١ من قبل عضو مجلس الإدارة التنفيذي نيابة عن مجلس الإدارة.

- ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية للمجموعة. وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

١- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

يتم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس والإفصاح والمعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، وكذا وفقاً لتعليمات إعداد القوائم المالية المجمعة للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) الأدوات المالية "الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩.

وقد روعي في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة أحكام القوانين السارية ذات الصلة وتتضمن تلك القوائم أصول والتزامات وإيرادات ومصروفات المجموعة باستخدام طريقة التجميع الكلي للقوائم المالية للشركة التابعة وهي الشركة التي يمتلك البنك فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على سياساتها المالية والتشغيلية بغض النظر عن نوعية أنشطتها.

وقد كان يتم إعداد القوائم المالية للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ باستخدام قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ واعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩ وبناءاً على صدور تعليمات البنك المركزي المصري لإعداد القوائم المالية للبنوك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية" بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ فقد قامت الإدارة بتعديل بعض السياسات المحاسبية لتتماشي مع تلك التعليمات وبيين الإيضاح التالي تفاصيل التغييرات في السياسات المحاسبية.

التغييرات في السياسات المحاسبية:

اعتباراً من أول يناير ٢٠١٩ قام البنك بتطبيق تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ والخاصة بإعداد القوائم المالية للبنوك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية" وفيما يلي ملخص للتغييرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للبنك الناتجة عن تطبيق تلك التعليمات.

تصنيف الأصول المالية والالتزامات المالية:

عند الاعتراف الأولي، يتم تصنيف الأصول المالية على أنها مصنفة: بالتكلفة المستطاعة، أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر أو القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ويتم تصنيف الأصول المالية طبقاً لنموذج الأعمال الذي تدار به تلك الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية. ويتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية، و
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.
- ويتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر فقط في حال استوفت الشرطين التاليين ولم تقاس بالقيمة العادلة خلال الأرباح والخسائر:
- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه قد تحقق من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية، و
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.
- عند الاعتراف الأولي بالاستثمار في الأسهم غير المحتفظ بها للمتاجرة، يجوز للبنك أن يختار عدم الرجوع بآثر رجعي في قياس التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.
- يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- بالإضافة إلى ذلك، عند الاعتراف الأولي، يمكن للبنك أن يحدد عدم الرجوع بآثر رجعي في أصلاً مالياً يلبي المتطلبات التي سيتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، في حال أن القيام بذلك سيلغي أو يخفض بشكل كبير حالة عدم التطابق المحاسبي التي قد تنشأ خلافاً لذلك.

تقييم نموذج العمل:

يقوم البنك بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وألية عمل تلك السياسات من الناحية العملية. وخصوصاً لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول.
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة البنك.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر.
- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءاً من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة :

لأغراض هذا التقييم ، يتم تعريف المبلغ الأصلي على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. يتم تعريف الفائدة على أنها المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ومخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش الربح.

في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والفائدة، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط.

اضمحلال قيمة الأصول المالية:

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ " طبقا لتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ " نموذج الخسارة المحققة الوارد بتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ بنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة كما ينطبق نموذج الاضمحلال في القيمة الجديد على كافة الأصول المالية بالإضافة إلى بعض ارتباطات وتعهدات القروض و عقود الضمانات المالية.

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ، يتم الاعتراف بخسائر الائتمان بصورة مبكرة أكثر مما كان الوضع عليه بموجب تعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ .

يطبق البنك منهجا من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استنادا إلى التغيير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الأولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا

تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تتطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو التي تتطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبيا.

بالنسبة لهذه الأصول ، يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرا وتحسب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان) خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢ شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة. يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة لتلك الأصول ولكن يستمر احتساب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول. خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الاخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية؛ بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة.

٢- الشركات التابعة

الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي تمتلك المجموعة القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية بغرض الحصول على منافع من أنشطتها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على المنشأة.

عند تجميع القوائم المالية للشركات التابعة يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات المجموعة، وكذلك يتم استبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً على وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول. ويتم تغيير السياسات المحاسبية لشركات المجموعة كلما كان ذلك ضرورياً بما يضمن تطبيق سياسات موحدة للمجموعة.

تتضمن القوائم المالية المجمعة لبنك الامارات دبي الوطني القوائم المالية للشركة التابعة (شركة الامارات دبي الوطني للتأجير التمويلي)، وتبلغ نسبة مساهمة البنك فيها ٩٩,٨٪.

٣- ترجمة العملات الأجنبية

١-٣ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للمجموعة بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للمجموعة.

٢-٣ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. ويتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف بقائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذا بالفروق الناتجة عن ترجمتها ضمن البنود التالية :-

■ صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالنسبة للأصول / الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بحسب النوع.

■ إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات في التكلفة المستبكرة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالفروق المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستبكرة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بباقي فروق التغير في القيمة العادلة ببند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية .

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود ذات الطبيعة غير النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة تلك البنود. ومن ثم يتم الاعتراف بإجمالي فروق التقييم الناتجة عن قياس أدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ضمن صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

٤- أذون الخزائنة

يتم عرض أذون الخزائنة بالميزانية بتكلفة إقتنادها وتظهر بالميزانية بالقيمة الاسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

٥- الأصول المالية والالتزامات المالية

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويستند التصنيف بشكل عام الى نموذج الاعمال الذي تدار به الاصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

١-٥ الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة :

يحفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد

البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالنسبة وط الواردة في المعيار المتمثلة في:

- وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية.

- أقل مبيعات من حيث الدورة والقيمة.

- أن تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار .

٢-٥ الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:

يحفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج .

مبيعات مرتفعة من حيث الدورة والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية .

٣-٥ الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر:

يحفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة ، إدارة الاصول المالية على أساس القيمة العادلة تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع.

هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.

تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج.

٤-٥ ويتمثل خصائص نموذج الاعمال فيما يلي:

- هيكل مجموعة من الأنشطة مصممة لاستخراج مخرجات محددة.

- يمثل اطار كامل لنشاط محدد (منخلات - أنشطة - مخرجات) .

- يمكن أن يتضمن نموذج الاعمال الواحد نماذج اعمال فرعية.

يتعين توافر كافة الشروط التالية في الاصول المالية التي يمكن للبنك تبويبها عند الاقتناء بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر

- ان تكون مسجلة في بورصة اوراق مالية محلية او خارجية.

- ان يكون علينا تعامل نشط خلال الثلاثة اشهر السابقة علي تاريخ الاقتناء.

٦- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي للاستثمارات التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة معدل العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأداة دين سواء كانت أصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات أو تكاليف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لحصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل كلما كان ذلك مناسباً وذلك للوصول إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي في تاريخ الاعتراف الأولي. وعند حساب معدل العائد الفعلي يتم تقدير التدفقات النقدية بناءً على كافة شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية. وتتضمن طريقة حساب معدل العائد الفعلي كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد والتي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وتتوقف المجموعة عن الاعتراف بإيرادات العائد على القروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة بقائمة الدخل ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، على أن يتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً على القرض ويُدْرَج ضمن الفوائد المجنبة وفقاً لشروط عقد الجدولة لحين سداد ٢٥٪ من أقساط الجدولة ويحد أدنى انتظام لمدة سنة. وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يبدأ إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم ضمن الإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة.

٧- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد. بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة فيتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي، وتُدْرَج ضمن إيرادات العائد.

ويتم تأجيل الاعتراف بالإيراد عن أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي تحصل عليها المجموعة تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية، وعند استخدام القرض يتم الاعتراف بها كإيراد بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار المجموعة للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط.

ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وذلك إذا لم تحتفظ المجموعة بأي جزء من القرض لنفسها أو كانت المجموعة تحتفظ بجزء من القرض بنفس معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين.

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر - مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المحددة. ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادةً على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار فترة أداء الخدمة. ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار السنة التي يتم أداء الخدمة فيها.

٨- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح على الاستثمارات المالية - بخلاف توزيعات أرباح الشركات التابعة - وذلك عند صدور الحق في تحصيلها.

٩- اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شراؤها ضمن الأصول مضافةً الى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالي باعتبارها تمثل إقراض أو إقراض بضمان الأذون. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء أو سعر الشراء وسعر إعادة البيع على أنه عائد (مدين / دائن) يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

١٠- اضمحلال الأصول المالية

١٠-١ قياس القيمة العادلة

يقوم البنك بمراجعة لكافة أصوله المالية فيما عدا الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال في قيمتها كما هو موضح أدناه.

يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل:

- المرحلة الاولى : الأصول المالية التي لم تُشيد ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي ، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهر.

- المرحلة الثانية: الأصول المالية التي شهدت ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو تاريخ قيد التوظيفات، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.

- المرحلة الثالثة: الأصول المالية التي سُيدت اضمحلالاً في قيمتها والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة .

يتم قياس الخسائر الائتمانية وخسائر اضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:

- يتم تصنيف الاداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي في المرحلة الاولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل ادارة مخاطر الائتمان بالبنك .

- اذا تم تحديد ان هناك زيادة جوهرياً في خطر الائتمان منذ الاعتراف الاولى ، يتم نقل الاداة المالية الى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحلة في هذه المرحلة .

- في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الاداة المالية فيتم نقلها للمرحلة الثالثة.

- يتم تصنيف الاصول المالية التي انشأها او اقتناها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الاولى بالمرحلة الثانية مباشرة، وبالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على اساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل .

١٠-٢ الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

يعتبر البنك أن الاداة المالية قد سُيدت زيادة جوهرياً في خطر الائتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد .

١٠-٣ المعايير الكمية

عند زيادة احتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي للأداة من تاريخ المركز المالي مقارنة باحتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي المتوقع عند الاعتراف الأولي وذلك وفقاً لهيكل المخاطر المقبولة لدى البنك

٤-١٠ المعايير النوعية

- قر وض التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر
إذا واجه المقرض واحدا أو أكثر من الأحداث التالية :
- تقدم المقرض بطلب لتحويل السداد قصير الأجل الى طويل الأجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للمقرض.
 - تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب المقرض.
 - متأخرات سابقة متكررة خلال ال ١٢ شهرا السابقة.
 - تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقرض.
- قروض الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر والمؤسسات والمشر وعات المتوسطة :
- إذا كان المقرض علي قائمة المتابعة و/او الاداة المالية واجهت واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:
- زيادة كبيرة بسعر العائد على الأصل المالي كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية.
 - تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المادية أو الاقتصادية التي يعمل فيها المقرض.
 - طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه المقرض.
 - تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية.
 - تغييرات اقتصادية مستقبلية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقرض.
 - المؤشرات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي / السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين / القر وض التجارية.
 - إلغاء أحد التسهيلات المباشرة من جانب البنك بسبب ارتفاع المخاطر الائتمانية للمقرض.

٥-١٠ التوقف عن السداد:

تدرج قروض و تسهيلات المؤسسات ، و المشر وعات المتوسطة ، و الصغيرة ، و متناهية الصغر ، و التجزئة المصرفية ضمن المرحلة الثانية اذا كانت فترة عدم السداد تزيد عن (٣٠) يوم على الأكثر و نقل عن (٩٠) يوم .

٦-١٠ الترقى بين المراحل ٣،٢،١ :

الترقي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى:

لا يتم نقل الاصل المالي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى إلا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الأولى وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالي والعوائد .

الترقي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية:

لا يتم نقل الاصل المالي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية إلا بعد استيفاء كافة الشروط الاتية :

- استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية .

- سداد ٢٥ ٪ من ارصدة الاصل المالي المستحقة بعد سداد العوائد المستحقة المجنبه / المهمشه.

- الانتظام في السداد لمدة ١٢ شهرا على الاقل.

١١- الأصول غير الملموسة

برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالتكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها.
ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالتكاليف المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة المجموعة والتي من المرجح أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لمدة تزيد عن سنة. ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار السنة المتوقع الاستفادة منها وذلك من ثلاث إلى خمس سنوات.

١٢- الأصول الثابتة

تتمثل بصفة أساسية فى مقر المركز الرئيسى والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال - إن وجد. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة بإقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى المجموعة مرجح الحدوث وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة يعتمد عليها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح ضمن مصروفات التشغيل الأخرى ضمن الربح أو الخسارة خلال السنة التى تحدث فيها.

لا يتم إهلاك الأراضى بينما يتم حساب إهلاك لتكلفة الأصول الثابتة الأخرى حتى تصل إلى القيمة التخريدية لها وذلك على أساس أعمارها الإنتاجية باستخدام طريقة القسط الثابت. وفيما يلى بيان بالأعمار الإنتاجية المقدرة:

-	المباني	من ٢٥ إلى ٦٠ سنة
-	الواجية	من ٢٥ إلى ٣٠ سنة
-	التركيبات العامة	من ١٠ إلى ٢٠ سنة
-	التجهيزات والإنشاءات	من ٧ إلى ١٠ سنوات
-	نظم الية متكاملة	من ٤ إلى ٥ سنوات
-	ماكينات صرف ألى	من ٥ إلى ٧ سنوات
-	وسائل نقل	من ٣ إلى ٥ سنوات
-	تجهيزات وتركيبات	٥ سنوات
-	أثاث مكتبى وخزائن	٥ سنوات

تبلغ الأعمار الإنتاجية المقدرة للتجهيزات والإنشاءات بالفروع المملوكة ١٠ سنوات وبالفروع المزجرة ٧ سنوات.

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة فى نهاية كل فترة مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول القابلة للإهلاك بغرض تحديد الاضمحلال وذلك عندما تقع أحداث أو تغيرات فى الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى.

تحدد ارباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافى القيمة البيعية بالقيمة الدفترية للأصل المستبعد ويعترف بتلك الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى فى قائمة الدخل.

١٣- الإيجارات

يتم المحاسبة عن الإيجار التمويلي طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ بشأن التأجير التمويلي، وذلك إذا كان العقد يمنح الحق للمستأجر فى شراء الأصل فى تاريخ محدد بقيمة محددة، أو كانت القيمة الحالية لإجمالي مدفوعات الإيجار تمثل ما لا يقل عن ٩٠٪ من قيمة الأصل. وتعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي.

١٣-١- الإيجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يُعترف بتكلفة الإيجار، بما فى ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات فى قائمة الدخل عن السنة التى حدثت فيها. وعندما تقر المجموعة ممارسة خيار شراء الأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة شراء الأصل المستأجر ضمن الأصول الثابتة ويهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي له بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي مخصوماً منها أية مسوحات يتم الحصول عليها من المزجر ضمن المصروفات فى قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

١٤- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تضم النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي، والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزانة.

١٥- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلال حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد المجموعة لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه لتسوية هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى ولو كان التدفق النقدي الخارج ليند داخل هذه المجموعة ضمن الاحتمال.

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات ذات الأجل التي تزيد عن سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب الساري - على أن يعكس هذا المعدل القيمة الزمنية للنقود، أما إذا كان أجل السداد سنة فأقل فيعترف بالالتزام بالقيمة الإسمية المقدر سدادها ما لم تكن القيمة الزمنية للنقود مؤثرة فيعترف بالالتزام بالقيمة الحالية.

١٦- مزايا العاملين

نظم الاشتراك المحدد

هي لوائح معاشات تقوم المجموعة بموجبها بدفع اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة. ولا يكون على المجموعة التزام قانوني أو حكومي لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن تلك المنشأة التي تتسلم الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم في الفترات الحالية والسابقة. ولدى المجموعة نظام من نظم الاشتراك المحدد الأولى يتم سدادها إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية و الثانيه إلى احد شركات ادارة الاستثمار الخاصة.

تلتزم المجموعة بسداد مساهمات دورية إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية و إلى مدير الاستثمار ولا تتحمل المجموعة أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. ويتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن السنة الذي تستحق فيها وتدرج ضمن مزايا العاملين.

حصص العاملين في الأرباح

تدفع المجموعة نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصص للعاملين في الأرباح - ويعترف بحصة العاملين في الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية و كالتزام عندما تعتمد من الجمعية العامة من مساهمي شركات المجموعة، ولا تسجل أية التزامات تتعلق بحصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

١٧- ضرائب الدخل

تتضمن ضرائب الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضرائب الدخل المتعلقة بالبنود التي تعالج التغيرات في قيمتها ضمن حقوق الملكية حيث يتم الاعتراف بالضريبة المرتبطة بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمجموعة عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للبنك الحق القانوني في إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون أيضاً ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الإدارة الضريبية.

١٨- رأس المال

- ١-١٨ تكلفة إصدار أسهم رأس المال
يتم عرض تكلفة المعاملة التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات (بالصافي بعد خصم الأثر الضريبي) وذلك خصماً من حقوق الملكية.
- ٢-١٨ توزيعات الأرباح
تُنبت توزيعات الأرباح التي تقرر المجموعة توزيعها خصماً على حقوق الملكية في التاريخ الذي تُقر فيه الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقرران بموجب النظام الأساسي وقانون الشركات.
- ٣-١٨ أسهم الخزينة
في حالة قيام المجموعة بشراء أسهم رأس مالها يعترف بالأسهم المشتراة كأسهم خزينة وتظهر بتكلفة شرائها مخصومةً من إجمالي حقوق الملكية وذلك حتى يتم إلغاؤها وتسويتها ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة إلى حقوق الملكية. ولا يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر ناتجة عن الإعدام أو البيع أو إعادة الإصدار في الأرباح أو الخسائر بل يعترف بها ضمن حقوق الملكية.

١٩- أنشطة الأمانة

تقوم المجموعة بمزاولة أنشطة أمانة يترتب عليها تملك أو إدارة أصول نيابة عن أفراد وامانات أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ومؤسسات أخرى ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للمجموعة حيث أنها لا تمثل أصولاً أو أرباحاً للمجموعة.

٢٠- أرقام المقارنة

تم إعادة تويبب عناصر الأصول و الالتزامات المالية بأرقام المقارنة لتتنسق مع أسلوب العرض بالقوائم المالية المستقلة للجنة الحالية محل تطبيق المعيار الدولي رقم (٩) لأول مرة ولا يتم إعادة قياسها وذلك طبقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩.

٢١- إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية، فيما يلي:

- الالتزام بالمطالبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري.
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل ٢ واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجبة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإداعها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع. وقد بلغ رأس المال المدفوع للبنك في نهاية السنة المالية مبلغ ١,٧٠٠ مليون جنيه.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وإجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٢,٧٥٪. وقد بلغت تلك النسبة لدى البنك ١٨,١٩٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليين:

الشريحة الأولى:

تتكون الشريحة الأولى من جزئين و هما رأس المال الأساسي المستمر (Going Concern Capital – Tier One)

و رأس المال الأساسي الإضافي (Additional Going Concern – Tier One)

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند (Gone Concern Capital – Tier Two) ، و يتكون مما يلي :-

- ١- ٤٥٪ من قيمة احتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة.
- ٢- ٤٥٪ من قيمة الاحتياطي الخاص.
- ٣- ٤٥٪ من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (إذا كان موجبا).
- ٤- ٤٥٪ من رصيد احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- ٥- ٤٥٪ من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- ٦- ٤٥٪ من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية في الشركات التابعة و الشقيقة.
- ٧- الأدوات المالية المختلطة.
- ٨- القروض (الودائع) المساندة مع استهلاك ٢٠٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها.
- ٩- رصيد المخصصات المطلوبه مقابل ادوات الدين و للقروض و التسييلات الانتمائيه و الألتزامات العرضية المدرجة في المرحلة الاولى (١ Stage) فيما لا يزيد عن ٢٥٪ من إجمالي الأصول و الألتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.

ويتكون مقام معيار كفاية رأس المال من الآتى :

- ١- مخاطر الائتمان
- ٢- مخاطر السوق
- ٣- مخاطر التشغيل

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٥٠٪ ميوية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل اصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

بنك الامارات دبي الوطنى (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ويخلص الجدول التالي حساب معيار كفاية رأس المال طبقا لمقرارات بازل ٢ في نهاية الفترة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	رأس المال
		الشريحة الاولى (راس المال الاساسى)
١٧٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠	اسهم راس المال (بالصافى)
٤٣٤٢٢٥	٤٩٣٢٠٠	الاحتياطيات
١١٧٦٩٥	١١٧٦٩٥	احتياطي مخاطر عام
٤٠٨٩٥٤١	٤٨٥٧١٠٥	الارياح المحتجزة
٢٥٠	٢٤٠	حقوق الاقلية
-	-	الارياح/(الخسائر) المرحلية ربع السنوية
١٠٥٣١٠	١٣٩٨٢١	اجمالي بنود الدخل الشامل الاخر المتركم بالميزانية
(١٧٧٩٩٦)	(١٣١٨٦٠)	اجمالي الاستبعادات من راس المال الاساسى المستمر Common Equity
٦٢٦٩٠٢٥	٧١٧٦٣٠١	إجمالى راس المال الاساسى
		الشريحة الثانية
٨٦	٨٦	٤٥ % من الاحتياطى الخاص
١٦٠٤١٥٠	١٥٧٣٢١٠	القروض (الودائع) المساندة
		رصيد المخصصات المطلوبة مقابل ادوات الدين والقروض والتسييلات
٢٠٦٢٧٦	٢٩٠٤١٣	الائتمانية والالتزامات العرضية المدرجة فى المرحلة الاولى (stage ١)
١٨١٠٥١٢	١٨٦٣٧٠٩	اجمالي الشريحة الثانية (Gone- Concern Capital)
		الاصول والالتزامات العرضية مرحة باوزان مخاطر
٣٧٥١٤٠٣٥	٤٣٩١٢١٢٨	الاصول و الالتزامات العرضية المرحة باوزان مخاطر الائتمان
٨٢٥٦٠	١٣٠٩٢٠	متطلبات راس المال لمخاطر الطرف المقابل
١١١١٨٣	-	قيمة التجاوز لأكبر ٥٠ عميل عن الحدود المقررة مرحة بأوزان المخاطر
٥٢٣٣٨٨٠	٥٦٤٤٣٤٠	متطلبات راس المال لمخاطر التشغيل
١٤٨٣٠	٨٣٢٠	متطلبات راس المال لمخاطر السوق
٤٣٩٥٦٤٨٨	٤٩٦٩٥٧٠٨	إجمالى مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل
%١٨,٣٨١	%١٨,١٩١	معيار كفاية رأس المال (%)

- الرافعة المالية

أصدر مجلس إداره البنك المركزى المصرى فى جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥ القرار التالى:
الموافقة على التعليمات الرقابية الخاصة بالرافعة المالية مع التزام البنوك بالحد الأدنى المقرر للنسبة (٣%) على اساس ربع سنوى وذلك على النحو التالى:

- كنسبه استرشادية اعتبارا من نهاية سبتمبر ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠١٧.

- كنسبه رقابية ملزمة اعتبارا من عام ٢٠١٨.

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- مكونات النسبية

مكونات البسط

يتكون بسط النسبة من الشريحة الاولى لرأس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة في بسط معيار كفاية رأس المال المطبق حالياً وفقاً لتعليمات البنك المركزي.

مكونات المقام

يتكون مقام النسبة من كافة اصول البنك داخل وخارج الميزانية - وفقاً للقوائم المالية - وهو ما يطلق عليه "تعرضات البنك" وتشمل مجموع ما يلي :

- ١- تعرضات البنود داخل الميزانية بعد خصم بعض استبعادات الشريحة الاولى للقاعدة الراسمالية.
- ٢- التعرضات الناتجة عن عقود المشتقات.
- ٣- التعرضات الناتجة عن عمليات تمويل الاوراق المالية.
- ٤- التعرضات خارج الميزانية.

ويُلخص الجدول التالي حساب الرافعة المالية :

المبلغ	معامل التحويل %	الاجمالي	البند
		٧ ١٧٦ ٣٠١	الشريحة الاولى من رأس المال بعد الاستبعادات
		٦٦ ٧٤٣ ٥٠٧	إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الاوراق المالية
		٧ ٤٦٣ ٨٩٦	التعرضات خارج الميزانية
		٩,٦٧%	نسبة الرافعة الماليه

١ - التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

تقوم المجموعة باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات خلال السنة المالية التالية والتي تقوم بالإفصاح عنها. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة، وقد تختلف التقديرات المحاسبية عن النتائج الحقيقية وفيما يلي أهم البنود التي تستخدم فيها المجموعة تقديرات وافتراضات محاسبية:

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات (الخسائر الانتمائية المتوقعة)

تراجع المجموعة محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. وتقوم الإدارة باستخدام حكماً عند تقدير عبء الاضمحلال المحمل على قائمة الدخل، وذلك لتحديد ما إذا كان هناك أية بيانات يمكن الاعتماد عليها تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقرضين على السداد للمجموعة، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول المجموعة. وعندما يتم جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر انتمائية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة.

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ب - اضمحلال الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي. ولاتخاذ هذا الحكم، يقوم البنك بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر أدوات الإستثمار. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك اضمحلال عندما يتوافر دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا.

كما يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات الدين المبوبة ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بالاسترشاد بالقيمة العادلة لتلك الأدوات. وعندما يكون هناك انخفاض في القيمة العادلة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وتوافر دليل موضوعي على أن هذا الانخفاض يمثل اضمحلال في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل يعترف بالاضمحلال فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر.

وفي حالة ثبوت وجود اضمحلال في قيمة الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل سواء كانت في صورة أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين يتم تحويل مجمع الخسائر المعترف بها ضمن حقوق الملكية لتلك الأدوات إلى الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم يتم إستبعاد الأصل من الدفاتر بعد.

ج - القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة بأسواق نشطة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجبة التي قامت بإعدادها. وقد تم اعتماد جميع النماذج قبل استخدامها، وبعد تجربتها وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق. تستخدم تلك النماذج البيانات الموثقة فقط كلما كان ذلك عملياً، إلا أن مناطق مثل مخاطر الائتمان (الخاصة بالمجموعة والأطراف المقابلة Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والارتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة استخدام تقديرات. ويمكن أن تؤثر التغيرات في الافتراضات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

د- ضرائب الدخل

نظراً لأن بعض المعاملات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. لذا تقوم المجموعة بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدى احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضريبة والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل بما فيها الضريبة المؤجلة في السنة التي يحدث بها الاختلاف.

- صافي دخل المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
١٦٢ ٣٩٠	١٩٢ ٢٩٥	أرباح التعامل في العملات الأجنبية (خسائر) ارباح تقييم مشتقات مالية:
١٩ ٨٣٥	٥ ٥٥٢	(خسائر) تقييم عقود صرف أجله
٣١٠	(٢٧١)	(خسائر) ارباح تقييم أصول ماليه بغرض المتاجرة
<u>١٨٣ ٥٣٥</u>	<u>١٩٧ ٥٧٦</u>	الإجمالي

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- نصيب السهم في حصة المساهمين من صافي أرباح السنة

أ - الأساسي

يُحسب نصيب السهم الأساسي في الربح بقسمة صافي الأرباح الخاصة بمساهمي البنك الأم على المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة خلال السنة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
١ ٧٦٥ ٧١٦	١ ١٣٧ ٥٨٥
(١٥٩ ٠٦٩)	(٩٩ ٧٨٠)
١ ٦٠٦ ٦٤٧	١ ٠٣٧ ٨٠٥
١٧ ٠٠٠	١٧ ٠٠٠
٩٤,٥١	٦١,٠٥

صافي أرباح السنة

نصيب العاملين في قائمة التوزيعات*

صافي الربح القابل للتوزيع بعد استبعاد نصيب العاملين*

المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة

نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه) بعد استبعاد حصة العاملين *

*تحت اعتماد الجمعية.

ب - المخفض

لا يوجد أدوات من شأنها تخفيض نصيب السهم الأساسي في الأرباح، وبالتالي فإن نصيب السهم المخفض في الربح يساوي نصيب السهم الأساسي في الربح.

- قروض وتسهيلات العملاء بالصافي

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
٢١٦ ٣٥٨	٢٠٥ ٣٧٠
٣١ ١٨٥ ٨٩٠	٣٧ ٥٠٩ ٥٢١
٣١ ٤٠٢ ٢٤٨	٣٧ ٧١٤ ٨٩١
(١٢١ ١٧٥)	(١١٣ ٠٧٥)
(٩١٦ ١٩٨)	(١ ٣٤٧ ٣٥٥)
٣٠ ٣٦٤ ٨٧٥	٣٦ ٢٥٤ ٤٦١

أوراق تجارية مضمونة

قروض العملاء

الإجمالي

يخصم : الجزء الغير مستهلك من عمولات اصدار القروض

يخصم : مخصص خسائر الإضمحلال

الصافي

تحليل حركة مخصص خسائر إضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا لأنواع خلال الفترة/ السنة كانت كما يلي:

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الأجمالي	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مبنية	أفراد
٥٨ ١٨٨	٦٨٣	٤٢ ٠٨٤	٧ ١٣٩	٨ ٢٨٢	الرصيد في أول السنة المالية
١٤٢ ٨٢٢	(٧٥)	١٢٨ ٧٣٩	٥ ٧٥١	٨ ٤١٧	عبء الإضمحلال
(٢٣ ٠٣١)	-	(١٩ ٠٢١)	(٣١٠١)	(٩)	مبلغ تداعيا خلال السنة
٨ ٥٨١	-	٦٤٠٢	١ ٨٦٠	٢٢٠	مبلغ مستردة خلال السنة
١٨٦ ٤٧٠	٦٠٨	١٥٧ ٣٠٤	١١ ٦٤٩	١٢ ٩١٠	الرصيد في آخر السنة المالية

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

مؤسسات	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الاجمالي
الرصيد في أول السنة المالية	٨٠١ ٩٤٩	٢٦ ٩٠٢	٢٩ ١٥٩	٨٥٨ ٠١٠
عبء الأضعلال	١٦٢ ٣٦٠	٨٩ ٦١٩	٥٧ ٣٧٩	٣٠٩ ٣٥٨
مبلغ تم اعتمادها خلال السنة	(٨٤)	(٥٨٧)	-	(٦٧١)
مبلغ مستردة خلال السنة	٧٢٥	-	-	٧٢٥
فروق تقييم عملات أجنبية	(٥ ٩٢٤)	(٤٤٦)	(١٦٧)	(٦ ٥٣٧)
الرصيد في آخر السنة المالية	٩٥٩ ٠٢٦	١١٥ ٤٨٨	٨٦ ٣٧١	١ ١٦٠ ٨٨٥

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

أفراد	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	الاجمالي
الرصيد في أول السنة المالية	١٥ ٦٥٤	٨ ٨٥٤	٨٦ ٨١٥	٦٣	١١١ ٣٨٦
أثر التغييرات الناتجة عن التطبيق الأولي لمعيار IFRS ٩	(٣٢١)	(١ ٨٤٨)	(٤٩ ١٦٣)	٨٤٤	(٥٠ ٤٩٦)
الرصيد المعدل في أول السنة المالية بعد تطبيق الأولي لمعيار IFRS ٩	١٥ ٣٣٥	٧ ٠٠٦	٣٧ ٦٥٢	١٠٧	٦٠ ٨٩٠
عبء الأضعلال	(٥ ٥٣١)	٢ ٢٠٤	٢٣ ٣٢٦	(٢٢٤)	٢٠ ٧٧٥
مبلغ تم اعتمادها خلال السنة	(١ ٥٢٢)	(٥ ٣٢٥)	(٢٦ ٧٧١)	-	(٣٣ ٦٢٦)
مبلغ مستردة خلال السنة	١٠	٢ ٢٥٤	٧ ٨١٥	-	١٠ ١٤٩
الرصيد في آخر السنة المالية	٨ ٢٨٢	٧ ١٣٩	٤٢ ٠٨٤	٦٨٣	٥٨ ١٨٨

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

مؤسسات	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الاجمالي
الرصيد في أول السنة المالية	٥٤٩ ٩٠٨	١٧٩ ٤٩١	٣٧ ٠٧٤	٧٦٦ ٣٩٣
أثر التغييرات الناتجة عن التطبيق الأولي لمعيار IFRS ٩	٢٠٤ ١٣٧	(١٥٧ ٨١٠)	(١٥ ٨٠٤)	٣٠ ٥٢٣
الرصيد المعدل في أول السنة المالية بعد تطبيق الأولي لمعيار IFRS ٩	٧٥٤ ٠٤٥	٢١ ٦٠١	٢١ ٢٧٠	٧٩٦ ٩١٦
عبء الأضعلال	٩٢ ٦٧١	٥ ٨٢٢	٨ ٠٥٩	١٠٦ ٥٥٢
مبلغ تم اعتمادها خلال السنة	-	-	-	-
مبلغ مستردة خلال السنة	-	-	-	-
فروق تقييم عملات أجنبية	(٤٤ ٧٦٧)	(٥٢١)	(١٧٠)	(٤٥ ٤٥٨)
الرصيد في آخر السنة المالية	٨٠١ ٩٤٩	٢٦ ٩٠٢	٢٩ ١٥٩	٨٥٨ ٠١٠

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٩</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٠</u>	
٥٠٥٣٤	٥٣٢٧	(أ) أدوات دين: سندات حكومية
٥٠٥٣٤	٥٣٢٧	إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

- استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٩</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٠</u>	
٣٥٦٩٣٣٢	٦٩٢٧٧١٥	(أ) أدوات دين: أدوات دين مدرجة في السوق بالقيمة العادلة
٣٤٢٥	٣٤٢٥	(ب) أدوات حقوق ملكية: أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في السوق بالتكلفة
٣٥٧٢٧٥٧	٦٩٣١١٤٠	إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

أدوات حقوق الملكية غير المدرجة في السوق أعلاه تم قياسها بالتكلفة نظراً لعدم وجود معلومات متاحة لقياس القيمة العادلة باستخدام أحد نماذج التقييم التي يمكن الاعتماد عليها، هذا ولا يوجد مؤشرات للإضمحلال في قيمة تلك الأدوات في نهاية السنة المالية.

- استثمارات مالية المقومة بالتكلفة المستهلكة:

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٩</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٠</u>	
٦٣٣٠٥٩٩	٣٨٠٣٩٠٩	(أ) أدوات دين: أدوات دين مدرجة في السوق بالتكلفة
٩٠٠	١٣٠٠	(ب) أدوات حقوق ملكية: أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في السوق بالتكلفة
٦٣٣٩٥٩٩	٣٨١٦٩٠٩	إجمالي استثمارات مالية مقومة بالتكلفة المستهلكة

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- أصول أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
٥٠٤٤١٤	٦٤٤٥٠١	إيرادات مستحقة
٢٠٨٩٤	٣٥٩٤٥	مصروفات مقدمة
٣١٦٣١	٣٩٢٥٧	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة (مشروعات تحت التنفيذ) *
٤٣٩	٤٣٩	أصول ألت ملكيتها للبنك ولاء لديون
٩٥١٥	١٠٧٢٦	تأمينات وعيد
١٢٠١٣٣	٢٤٥٧٢١	أخرى (بعد خصم المخصص)
<u>٦٨٧٠٢٦</u>	<u>٩٧٦٥٨٩</u>	الإجمالي

- ودائع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
١٧٥٦٢٩٩٦	٢٢٥٢٠٣٥	ودائع تحت الطلب
١٤٧١٩٤٤٢	١٣٣٧٩٤٦٠	ودائع لأجل وبإخطار
٧٩٧١٩٤٢	٨٥٣٦٩٦	شهادات ايداع وإدخار
٤٠٥٢٧٤١	٣٤٨٥٦٠٤	حسابات توفير
٤٠٥٢٣١	٤٢٦١١٢	ودائع أخرى
<u>٤٤٧١٢٣٥٢</u>	<u>٤٨١٩٦٩٠٧</u>	الإجمالي
٢٧٠٥٨٧٨٦	٢٩٦١٠٩٩٣	ودائع مؤسسات
١٧٦٥٣٥٦٦	١٨٥٨٥٩١٤	ودائع أفراد
<u>٤٤٧١٢٣٥٢</u>	<u>٤٨١٩٦٩٠٧</u>	الإجمالي
٩٣٧٦٩٣٨	٩٥٨٥٣٧٤	أرصدة بدون عائد
٣٥٣٣٥٤١٤	٣٨٦١١٥٣٣	أرصدة ذات عائد ثابت
<u>٤٤٧١٢٣٥٢</u>	<u>٤٨١٩٦٩٠٧</u>	الإجمالي
٣٦١٤٨٨٩٦	٣٩٤٤٣٢١١	أرصدة متداولة
٨٥٦٣٤٥٦	٨٧٥٣٦٩٦	أرصدة غير متداولة
<u>٤٤٧١٢٣٥٢</u>	<u>٤٨١٩٦٩٠٧</u>	الإجمالي

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- التزامات أخرى

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٩</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٠</u>	
١٥٢ ١١٩	٩٦ ٨٠٤	عوائد مستحقة
١ ٠١٩ ٧٩٨	١ ٠٥٩ ٣٠٧	مصروفات مستحقة
٥١٠ ٧٦٣	٨٠٠ ٤٨٧	أرصدة دائنة متنوعة
<u>١ ٦٨٢ ٦٨٠</u>	<u>١ ٩٥٦ ٥٩٨</u>	الاجمالي

- رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصري) وبلغ رأس المال المصدر ١,٧٠٠ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ١,٧٠٠ مليون جنيه مصري) مقسم على ١٧ مليون سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مصري للسهم الواحد وجميع الأسهم المصدرة مسددة بالكامل.

- الموقف الضريبي

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تم عمل تسوية نهائية من بداية النشاط حتى عام ٢٠١٦ وتم السداد.
- تم إخطارنا بنتيجة فحص عام ٢٠١٧ وتمت الموافقة عليها.
- تم إخطار البنك بنتيجة الفحص لعام ٢٠١٨ وتم الاعتراض عليه وجاري بحث الاعتراض.
- تم تقديم الاقرار الضريبي لعام ٢٠١٩ .